معهد التخطيط القومي
قسم العلاقات الدولية والتفاوض

العلاقة الإقتصادية بين مصر وأندونيسيا في إطار التكامل الإقتصادي

مقدم هذا البحث لنيل درجة التخصص الدبلوم للدراسات العليا
قسم العلاقات الدولية والتفاوض بمعهد التخطيط القومي
جمهورية مصر العربية

إعداد

لطيف حكيم بن عبد البصير الأندونيسي

إشراف

أ . د . إجلال راتب العقيلي

عام ٢٠٠٢م – ٢٠٠٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

(وتعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ....المائدة- ٢)

(وأحلّ الله البيع وحرّم الربا ...البقرة- ٢٧٥)

صدق الله العظيم

التحية

الى والديّ الذين يربيان منذ الصغار حتى يومي هذا

والى جميع أساتذتي الذين يعلمونني ويشرفونني ويرشدونني على منهج العلوم

الشكر والتقدير

الي أ. د. إجلال راتب العقيلي ، التي تشرفني علي هذا البحث وأقول جزاكم الله خير الجزاء

الى أ. د. بحتيار علي ، الذي يرشدني لاختيار هذا الموضوع

الى جميع الأساتذة في معهد التخطيط القومي والأساتذة في المكتبة لمعهد التخطيط القومي والمكتبة لكلية الشريعة والقانون جامعة الأزهر الشريف بالقاهرة

الى جميع الأساتذة في السفارة الأندونيسي بالقاهرة الذين يساعدون لإعداد هذا البحث

والى جميع الأساتذة والزملاء الذين يساعدون لإعداد هذا البحث.

فهرس

التحية ---------- ج
الشكر والتقدير ---------- د
الفهرس ---------- ه
المقدمة ---------- ز
الفصل الأول: أشكال وأليات التعاون الاقتصادي الدولي ---------- ١
المبحث الأول : أشكال التعاون الاقتصادي الدولي وأليات تحقيقها---------- ١٠
المبحث الثاني : أين تقع الشراكة بالنسبة لأشكال التعامل الاقتصادي---------- ١٥
الفصل الثاني : نظرية ومنهج التكامل الإقتصادي وأثاره---------- ٢١
المبحث الأول : نطاق نظرية التكامل الإقتصادي الإقليمي---------- ٢٢
أولا : تحديد نطاق التحليل النيو كلاسيكي للتكامل الإقتصادي الإقليمي---------- ٢٢
ثانيا : تحديث التحليل النيو كلاسيكي للتكامل الإقتصادي الإقليمي---------- ٢٥
ثالثا : الأجيال المختلفة للتحليل النيو كلاسيكي للتكامل الإقليمي ---------- ٢٦
المبحث الثاني : الإطار التنظيري للتكامل الإقتصادي الإقليمي بين الدول النامية---------- ٢٩
أولا : نطاق نظرية التكامل الإقتصادي الإقليمي بين الدول النامية---------- ٢٩
ثانيا : نتائج استراتيجيات التصنيع في الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين-- ٣٠
ثالثا : أسباب عدم نجاح جهود التنمية الإقتصادية في الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين---------- ٣٤
رابعا: الحاجة الى انتهاج إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجي---------- ٣٩
المبحث الثالث : ركائز البناء التنظيري للتكامل الإقليمي بين الدول النامية---------- ٤٤
أولا : مكونات البناء النظري لمنهج التكامل الإقتصادي الإقليمي بين الدول النامية---------- ٤٤
ثانيا: النموذج الأساسي للتكامل الإقتصادي الإنمائي---------- ٤٩
المبحث الرابع : أثار التكامل الإقتصادي ومشكلاته---------- ٥٨
المطلب الأول : أثار التكامل الإقتصادي ---------- ٥٨
أولا : أثار التكامل الإقتصادي في المدى القصير---------- ٥٨
١. الإنتاج---------- ٥٨
٢.الإستهلاك ---------- ٦٢
ثانيا- آثار التكامل الإقتصادي في المدى البعيد---------- ٦٣
المطلب الثاني : مشاكل التكامل الإقتصادي بين الدول النامية---------- ٦٦
أولا : المشاكل الإقتصادية---------- ٦٦
ثانيا : المشاكل غير الإقتصادية---------- ٦٩
الفصل الثالث : بعض الآثار المتوقعة للشراكة الإقتصادية بين مصر و أندونيسيا---------- ٧١
المبحث الأول : الملامح العامة لجمهورية مصر العربية---------- ٧١
أولا : المتغيرات الكلية---------- ٧٣
ثانيا : تطور البنية القطاعية للإقتصاد القومي----- ---------- ٧٨
ثالثا : السكان وقوة العمل والتشغيل ---------- ٨٠
رابعا: التنمية البشرية والإجتماعية---------- ٨٦
خامسا: التنمية المكانية (الإقليمية) والحضرية ---------- ٩٤
سادسا: الإستراتيجية والأهداف العامة للخطة الخمسية(٢٠٠٢-٢٠٠٧) وخطة العام الأول---٩٧

المبحث الثاني : الملامح العامة للدولة جمهورية أندونيسيا---------- ١٠٦
أولا : تطوّرات الإقتصاد الكلي حتى شهر سبتمبر ٢٠٠٢ ---------- ١٠٦
ثانيا : تطورات الإقتصاد الكلي حتى شهر يناير ٢٠٠٣---------- ١١٠
المبحث الثالث : إتفاقيات المشاركة الإقتصادية المصرية / الأندونيسية---------- ١١٥
المبحث الرابع : العلاقة التجارية بين مصر وأندونيسيا---------- ١١٩
أولا : الهيكل السلعي للصادرات المصرية---------- ١١٩
ثانيا : الهيكل السلعي للصادرات الأندونيسية---------- ١٢٢
ثالثا : الهيكل الجغرافي للصادرات الأندونيسية---------- ١٢٥
رابعا: الهيكل الجغرافي للصادرات المصرية---------- ١٣٠
خاتمة---------- ١٣٣
المراجع---------- ١٣٧
الملاحق ---------- ١٤١

المقدمة

الحمد لله رب العالمين ، الحمد لله الذي هدى الإنسان الى الإسلام عقيدة وشريعة ونظاما ومن اتبعه فقد رشد ومن خرج عليه فقد خسر خسرانا مبينا ، أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا رسول الله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين ، وبعد.

منذ بداية التسعينات وفي ظلّ تغيرات عالمية عميقة ومتلاحقة بداء العالم يشهد بزوغ نظام عالمي جديد يتسارع فيه نبض المعرفة والثورة التكنولوجية المعلوماتية الأمر الذي جعل من الحدود السياسية للدول وسياسة الانغلاق والرقابة التقليدية أدوات بدائية قليلة الكفاءة والفاعلية ، ولتصبح الحرية الإقتصادية وإعمال آليات السوق وتعظيم دور القطاع الخاص وحرية التجارة أهم ملامح النظام العالمي الجديد . وإذا كان انتهاء الحرب الباردة وتقهقر الأنظمة الشمولية قد اسفرت عن ظهور القطب الأوحد ممثلا في الولايات المتحدة الأمريكية لقيادة النظام العالمي الجديد ، إلا أن تواجد العديد من القوي العالمية ذات الأهمية الإقتصادية والسياسية لم تترك المضمار وبدأت تظهر كقوي مناوئه للقطب الواحد وبدأت تتحرك لتحتلّ مكانتها على خريطة النظام العالمي السياسي والإقتصادي ، ووضع كهذا كان لابد أن يفرز العديد من التكتلات لتقوية وضع المنافسة من ناحية وتعظيم العائد من ناحية أخرى ادراكا من أن ذلك التكتل والإندماج هو الطريق الوحيد لتحقيق المصالح السياسية والإقتصادية على حدّ سواء [1].

وفي ظلّ القرن الواحد والعشرين ظهر المفهوم الجديد الذي سمي به ب" العولمة أو الكوكبة" ، وكلمة العولمة ينتشر في أدبيات العلاقات الدولية بمزيجها السياسي والإقتصادي والثقافي ويعتبره تعبيرا معقدا غير طيع ، وحاليا كثيرا من المقولات التي لايساء استعمالها فقط بل يتعدى الأمر الى إساءة فهمها وإدراكها بشكل موضوعي .

وتصور العولمة ، فيما ينتشر من مقاربات لمفهومها ، عملية تحول للعلاقات بين الدول والمؤساسات والمجموعات البشرية والأفراد و كوننة تسعى لتشكيل محدد لواقع الهويات الثقافية والهياكل المعبرة عنها . وربما يتعدى الأمر ذلك الى التعبير عن إعادة هيكلة كونية دشنت إرهاصاتها في العقود الأخيرة في تأصيل وتعميق وتوسيع هيكل العلاقات للرأسمالية الحديثة، الأمر الذي يخلق بالفعل حجما لابأس به من مشاكل التحديد والتعرف على كونها كفكرة عامة غامضة ترتب على الإختلاف ، أو الإتفاق ، عليها إنطباعات شخصية أو مفاهيم فردية ولكنها لا

---

[1] د . سمير عبد الحميد عريقات "مستقبل التعاون التجاري الزراعي بين مصر والسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا " معهد التخطيط القومي ، مذكرة خارجية رقم (١٥٩٨) ص. ١ ، ١٩٩٨.

ترقى الى حدود النظرية أو العقيدة الثابتة الممكن تعميمها دون تغيير أو توقع تحول نظري وفكري معاكس[٢].

ولظهور هذه الفكرة عن العولمة يحتاج الى المعالجة بين الدولة في العالم ، ولذلك يظهر فكرة التكتل الإقتصادي الدولي في أي مجال سواء كان من المجال السياسي أو الإقتصادي أو الثقافي أو غير ذلك ، لأنه يكون وسيلة للدفاع المشترك بين الدول المتكتلة .

وفي القرن العشرين لم تكن فكرة التكتل حكرا على الدول المتقدمة بل كان للدول النامية نصيب منها وإن تفاوتت بشكل كبير أو قليل معدلات الإنجاز والنجاح في التطبيق . وهذه التكتلات الدولية قد ظهرت في النصف الثاني من هذا القرن وكانت هذه التكتلات أكثر نجاحا فيما قطعته من مراحل وما طبقته من سياسات وما حققته من نجاحات " المجموعة الإقتصادية الأوروبية" التي بلغت الى مرحلة الوحدة الإقتصادية والمالية بإتفاقية ماسترخت وما زال البيت الأوروبي يستكمل أهدافه.

ولم يقتصر التكتل على أوربا بل إمتدّ ليتبلور تكتل " النافتا" في أمريكا الشمالية بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، ومع اتجاه الإتحاد الأوروبي شرقا وجنوبا لتقويه مركزه التنافسي امتدّ تكتل "النافتا" صوب دول جنوب وشق آسيا ليكون " الأبيك " الذي يضم ثمانية عشر دولة تضم دول تكتلي النافتا و " الأسيان " إضافة الى دول جنوب وشرق أسيا في صورة منتدى للتعاون الإقتصادي . ويشير هذا الى أن القارة الأسيوية لم تكن بعيدة عن صور التكتل حيث تشكل اتحاد " الأسيان " الذي ضم أندونيسيا والفلبين وبروني وماليزيا وسنغافورة وتايلاند وفيتنام .

وفي الدول العربية والأفريقية بدأت تظهر تجاربها نحو التكتل منذ بداية النصف الأول من القرن العشرين ومما يجدر الإشارة اليه ان بعض تلك التجارب وان لم يكتب لها نجاح موازي لنجاح التجميع الأوروبي الا أنها كانت تجارب ثرية بمؤسساتها وآلياتها ولكنها استندت الى أسباب وجوانب سياسية وهو الأمر الذي جعلها حتى الأن تجارب مبتورة بدأت مرّة أخرى تلملم جوانبها لتحتل مكانتها في عالم التكتلات ، ونشير هنا الى تجربة السوق العربية المشتركة وتجربة اتحاد المغرب العربي بين لبيا وتونس والجزائر والمغرب زموريتانيا التي حملت منذ البداية بذور الإختلاف في العديد من الجوانب منها السياسية بالدرجة الأولى الأمر الذي جعلها وخلال عشر سنوات منذ ١٩٨٩ لم تسفر الا عن خمسة اتفاقيات من مجموع ٢٥ اتفاقية تم التوصل إليها.

---

٢ أ . د. محمود محمد عبد الحي وأخرون "رؤية مستقبلية لعلاقات ودوائر التعاون الإقتصادي المصري الخارجي" ص. ٢٣ ، الجزء الأول ، معهد التخطيط القومي ، مارس ٢٠٠٢.

ومن ناحية أخرى أن الأمة الإسلامية قد بني التكتل الدولي الذي سمي ب " أوكي" OKI وكذلك تمثل ايضا بالرابطة للعالم الإسلامي . ولكن هذا التكتل للأمة الإسلامية يلزم عليه اعادة النظر عن الأهداف والخطة الذي سيحققها. وقال الدكتور جعفر عبد السلام نائب رئيس جامعة الأزهر والأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية قد تناول في ورقة العمل التي قدمها للمؤتمر التحديات الإقتصادية التي تواجه الأمة العربية والإسلامية في المرحلة الراهنة . وقال لابد أن تكون للأمة الإسلامية سياساتها الإقتصادية وفلسفاتها التنموية التي تستمد مبادءها من قيمها الدينية وبيئتها الإجتماعية بعد أن عاشت قرونا طويلة في تجارب اقتصادية مريرة سواء أ كان مصدرها الغرب الرأسمالي أو الشرق الإشتراكي وعادت بالأمة الى الوراء اقتصاديا وتنمويا وسياسيا أيضا.

وأشار الدكتور جعفر عبد السلام الى بعض الوسائل التي لجاء اليها الغرب للسيطرة على موارد العالم الإسلامي وهي الشركات متعددة الجنسيات والتي يهيمن بها على مواردنا الطبيعية من مواد خام ونفط ومنتجات زراعية سواء أكان ذلك من ناحية العائد الإستثماري للمشروعات الإنتاجية والذي يذهب الى المستثمرين الغربيين في بلاد المسلمين أو من العائد التجاري بعد أن اصبحت الدول الإسلامية الآن سوقا رائجة للمنتجات الغربية حتى أصبحت هناك قناعة لدي كثير من الإقتصاديين المخلصين لدينهم ووطنهم بأن صيغة الشركات المتعددة الحنسيات التي تنتشر الآن في بلاد المسلمين تعد بديلا أكثر فائدة من الإستعمار العسكري والإحتلال المسلح للمجتمعات الإسلامية والذي لم يعد ملائما للأوضاع الجديدة. وأيضا أن التحولات التي جرت ولا تزال تجري في النواحي الإقتصادية للعالم سيكون لها أكبر الأثر في القرن المقبل على واقع الأمة الإسلامية إقتصاديا وفكريا ، ويبدو أن العرب والمسلمين لن يحصلوا على نصيب كبير من المزايا التي ستقدمها هذه التحولات ، انه مما يؤسف له أن قليلا من المنظمات الإسلامية لها فاعلية ، وإن كانت كلّ الآراء الوحدوية قد عرضت ومنها ما اتخذت بشأنها قرارات إسلامية .

إن هناك قرارا باعتماد دينار إسلامي موحد ، وسوق إسلامية مشتركة ، لم تتخذ بعد طريقها الى التنفيذ ، كما نجح العالم الإسلامي في إنشاء البنك الإسلامي للتنمية وهي منظمة أثبتت وجودها في تنمية الدول الإسلامية وفي إقامة المشروعات المفيدة للعالم الإسلامي ، وهذا النجاح كان ينبغي أن يكون دافعا لإقامة المزيد من هذه المنظمات الإقتصادية لدفع عجلة التنمية بين أقطار العالم الإسلامي وإنشاء المزيد من المشروعات التنموية الفعالة داخل المجتمعات الإسلامية[٣]

---

٣. أ . د. جعفر عبد السلام " السوق الإسلامية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات الإقتصادية الغربية " الإقتصاد الإسلامي ، العدد ١٧٢ أغسطس ١٩٩٥ ص . ٣٧-٣٨

وكلّ هذه التكتلات الدولية بين الدول الأعضاء يلزم عليه أن يمرّ على مراتب التكامل الإقتصادي ، ويبداء من اتفاقية التجارة التفضيلية ثم منطقة التجارة الحرة ثم الإتحاد الجمركي ثم السوق المشتركة ثم الوحدة الإقتصادية ثم التكامل النقدي ثم في المرحلة الأخيرة بما يسمى " التكامل الإقتصادي التام ".

ونعلم أن هذه التكتلات الإقتصادية ينشاء على الأسس التالية وهي :

١. الأساس الواظيفي : وهو يتعلق بالغرض من إنشاء التكتل الإقتصادي مثل إقامة منطقة للتجارة الحرّة أو اتحاد جمركي أو سوق مشتركة .
٢. درجة التطور الإقتصادي : حيث أن هناك تكتلات يشترط للدخول في عضويتها درجة معينة من التقدم الإقتصادي ، كما أن هناك تكتلات للدول النامية .
٣. الأساس الجغرافي : حيث يتم في الغالب إنشاء التكتلات الإقتصادية بين دول متجاورة جغرافيا أو يضمها إقليم معين .

وتتصف مراحل التكامل الإقتصادي المذكورة ببعض الخصائص العامة مثل :

– إلغاء التمييز بين أعضاء التكتل الإقتصادي الواحد في بعض الجوانب الإقتصادية التي يتم الإتفاق عليها فيما بينها .

- الإبقاء على سياسة التمييز تجاه الدول التي تقع خارج نطاق التكتل الإقتصادي .

- عقد إتفاقيات طويلة المدى خاصة خلال المرحلة الأخيرة من مراحل التكامل الإقتصادي وهي مراحل التكامل الإقتصادي التام وهي مرحلة الوحدة الإقتصادية الكاملة التي تهدف الى تنسيق أو توحيد أدوات السياسات اللإقتصادية الكلية والحدّ من انفراد أي من دول التكتل باتباع سياسات اقتصادية مستقلة تؤدي الى الإضرار بوضع التكتل ككل.

وعموما فإن جوهر الدخول في اتفاقيات تجارية بأي من صورها يعني أن الميزان لايجب أن يكون لصالح جانب واحد وهو الأمر الذي يتعين على المفاوض إدراكه ولابد أن نعمل على تحقيقه بحيث يحصل لبلده على مايمكنه من ميزات ... أيضا يجب على الدول التي انتهى بها الأمر في الدخول في مشاركات أو إتفاقيات أن تعمل على تحقيق مزايا ديناميكية تكون في صورة انتقال رؤوس الأموال للدخول في استثمارات مباشرة بها مما يعمل على تحقيق زيادة في التجارة الخارجية ورفع كفاءة الصناعات القائمة وزيادة كفاءة استخدام القروض والمنح ورفع قدرات التجارة الخارجية للتعامل مع الأسواق .

الخارجية ورفع كفاءة الصناعات القائمة وزيادة كفاءة استخدام القروض والمنح ورفع قدرات التجارة الخارجية للتعامل مع الأسواق .

وفي هذا البحث ، يتكون من ثلاثة فصول :

والفصل الأول ، يتكلم عن أشكال وآليات التعاون الإقتصادي الدولي بما فيها من وقوع الشراكة بالنسبة لأشكال التكامل الإقتصادي ، ومراتب التكامل الإقتصادي .

والفصل الثاني ، يتكلم عن أهمية ونظرية التكامل الإقتصادي وبالتركيز علي بناء الإطار التنظيري نحو نظرية جديدة لبناء التكامل الإقتصادي بين الدول النامية ، ويتم هذا الفصل بأثار التكامل الإقتصادي ومشكلاته .

والفصل الثالث ، يتكلم عن بعض الأثار المتوقعة للشراكة الإقتصادية بين مصر ، والملامح العامة بين مصر وأندونيسيا سواء كان من الناحية الإقتصادية أو من الناحية غير الإقتصادية ، ويتم هذا الفصل بالإتفاقيات الإقتصدية والتجارية بين مصر و أندونيسيا. وبالتركيز عن العلاقة التجارية بين مصر و أندونيسيا ويتم هذا الفصل بالهيكل التجارية المتبادلة في الصادرات والواردات والميزان التجاري بينهما.

وفي الإختتام يتكلم عن أسباب ضعف التبادل التجاري بين البلدين والتوصيات على تفعيل العلاقة الإقتصادية بين مصر وأندونيسيا بصفة خاصة والدول الإسلامية بصفة عامة وهل يمكن بإنشاء التكامل الإقتصادي بين الدول النامية بصفة عامة والدول الإسلامية بصفة خاصة والعلاقة التجارية بين مصر وأندونيسيا بصفة خاصة مخصوصة.

والحمد لله ربّ العالمين ، لعل هذا البحث أن ينفعنا في حياتنا ونرجو من الله عزّ وجل أن يوفقنا الى تقديم عمل علمي مبسط أخدم فيه ربي ووطني . أمين